المحاضرة الرابعة: واقع جمود الحراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية

يُقصد بجمود الحراك الاجتماعي والمهني ضعف دينامية انتقال الأفراد والجماعات بين المواقع والمراتب الاجتماعية والمهنية داخل المجتمع الصناعي، سواء في اتجاه الصعود أو الهبوط. ورغم ما توفّره هذه المجتمعات من فرص ظاهرية قائمة على التقدم التقني والتوسع الاقتصادي، فإنها تشهد في الواقع أشكالاً متعددة من الانغلاق الحركي الناتج عن عوامل بنيوية ومؤسساتية وثقافية متداخلة.

عوامل جمود الحراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية

يسهم النظام التعليمي في المجتمعات الصناعية في تكريس هذا الجمود من خلال إعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية، حيث تُمنح الامتيازات الثقافية للطبقات المهيمنة طابعاً شرعياً يُقدَّم في صورة كفاءة فردية أو موهبة طبيعية. وبذلك تتحول المدرسة والجامعة إلى آليات انتقاء اجتماعي غير مباشر، تعزز فرص الفئات المحظوظة وتحد من إمكانيات الصعود الاجتماعي للفئات الدنيا.

كما تؤدي البنية المهنية القائمة على التخصص الدقيق والتقسيم التقني للعمل إلى تثبيت الأفراد في مواقع مهنية محددة، مما يقلص فرص التنقل الرأسي داخل السلم المهني. وتُعزَّز هذه الوضعية بسيطرة رأس المال الاقتصادي والرمزي، حيث يصبح الانتماء الطبقي والشبكات الاجتماعية عاملاً حاسماً في الترقّي المهني، أكثر من الكفاءة أو الجهد الفردي.

وتسهم الفئات الوسطى، التي تشكل العمود الفقري للمجتمعات الصناعية، في تدعيم حالة الاستقرار الاجتماعي، إذ تميل إلى الحفاظ على مكتسباتها المهنية والاجتماعية وتفادي المخاطرة، الأمر الذي يحد من دينامية الحراك ويؤدي إلى نوع من الجمود الاجتماعي طويل الأمد.

إلى جانب ذلك، تلعب السياسات التنظيمية والبيروقراطية داخل المؤسسات الصناعية دوراً مهماً في إعاقة الحراك المهني، حيث تُبنى أنظمة الترقية غالباً على معايير شكلية كالأقدمية والامتثال

الإداري، بدل الابتكار والكفاءة. كما تؤدي سياسات سوق العمل المقيدة وأنماط التوظيف المستقرة إلى إغلاق المسارات المهنية أمام الأجيال الجديدة.

ورغم ما يُفترض أن يُحدثه التحول التكنولوجي من تسريع للحراك الاجتماعي، فإن الاستفادة غير المتكافئة من التكنولوجيا تؤدي إلى تعميق الفجوة بين الفئات الاجتماعية، حيث تُتاح فرص الترقّي أساساً للأفراد ذوي التأهيل المرتفع، في حين يتم تهميش الفئات الأقل تأهيلاً، مما يعزز الجمود بدل تجاوزه.

كما تؤثر العوامل الثقافية والتمثلات الاجتماعية السائدة، مثل تقديس الاستقرار الوظيفي والخوف من الفشل، في إضعاف المبادرة الفردية والحد من التنقل المهني. ويضاف إلى ذلك أن فترات الاستقرار السياسي والمؤسساتي الطويلة قد تؤدي إلى تباطؤ الحراك الاجتماعي مقارنة بفترات الأزمات والتحولات الكبرى التي تفتح مسارات جديدة لإعادة توزيع المواقع الاجتماعية.

وخلاصة القول، فإن جمود الحراك الاجتماعي والمهني في المجتمعات الصناعية يعكس تفاعلاً معقداً بين البنية الطبقية والمؤسسات التعليمية والمهنية والسياسات الاقتصادية والثقافية، مما يجعل تجاوزه رهيناً بإصلاحات بنيوية شاملة تستهدف تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

تفسير سوركين للجمود الاجتماعي

يرى سوركين أن تغيير الوضعية الاجتماعية او المكانة الاجتماعية للفرد أو المجموعة يكون عن طريق اللجوء الى قنوات تختلف باختلاف المجتمعات الإنسانية،

يرى سوروكين أن الجمود الاجتماعي يظهر في الفترات التي يسود فيها **الاستقرار الاجتماعي والسياسي الطويل**، حيث تقلّ الاضطرابات الكبرى مثل الثورات والحروب والتحولات الاقتصادية العميقة. ففي مثل هذه الظروف، تميل البنى الاجتماعية إلى الثبات، وتتباطأ حركة الصعود والهبوط بين الطبقات، ما يؤدي إلى ضعف دينامية الحراك الاجتماعي.

كما يربط سوروكين الجمود الاجتماعي بصلابة **البنية الطبقية** وتماسكها، إذ كلما كانت الحدود بين الطبقات واضحة ومغلقة، قلت فرص انتقال الأفراد من موقع اجتماعي إلى آخر. ويؤكد أن المجتمعات التي تتسم بنظم تراتبية صارمة تُظهر مستويات أقل من الحراك مقارنة بالمجتمعات التي تتميز بمرونة في البناء الاجتماعي.

ويشير سوروكين أيضاً إلى أن **استقرار الأدوار الاجتماعية والمهنية** يسهم في تثبيت الأفراد داخل مواقعهم، حيث تُنقل المكانة الاجتماعية من جيل إلى آخر دون تغير يُذكر. وفي هذه الحالة، يصبح الانتماء العائلي والأصل الاجتماعي عاملين حاسمين في تحديد موقع الفرد، وهو ما يؤدي إلى إضعاف فرص الحراك بين الأجيال.

كما يوضح أن الجمود الاجتماعي يرتبط بضعف **التغير الديموغرافي والاقتصادي**، إذ إن محدودية النمو السكاني أو غياب التحولات الاقتصادية تقلل من إعادة توزيع المواقع الاجتماعية. فكلما كانت فرص التوسع أو الانكماش محدودة، بقيت البنية الاجتماعية شبه ثابتة.

ويؤكد سوروكين أن الجمود الاجتماعي لا يعني غياب الحراك تماماً، بل يشير إلى **تباطؤه النسبي** مقارنة بفترات الأزمات الكبرى. فالحراك قد يستمر داخل نفس الطبقة أو في حدود ضيقة، دون أن يؤدي إلى تحولات جوهرية في التراتب الاجتماعي العام.

وخلاصة تفسير سوروكين أن الجمود الاجتماعي يمثل **حالة مؤقتة** في تاريخ المجتمعات، تنكسر عادة مع بروز أحداث كبرى كالحروب أو الثورات أو التحولات الاقتصادية العميقة، التي تعيد فتح مسارات الحراك الاجتماعي وتُحدث إعادة توزيع واسعة للمكانات والأدوار الاجتماعية.

تفسير نظرية الحتمية للجمود الاجتماعي

وفق منظور **الحتمية الجغرافية**، يرى صامويل هنتنغتون أن الظروف الجغرافية تسهم في تشكيل صفات الأفراد وأنماط سلوكهم، وأن هذه الصفات تتغير تبعاً لتغير البيئة الطبيعية، وهو تصور يلتقي مع ما أشار إليه **ابن خلدون** بشأن تأثير البيئة في طبائع البشر. وانطلاقاً من

هذا المنظور، فإن ثبات الظروف الجغرافية يؤدي إلى ثبات أنماط السلوك والخصائص الاجتماعية للأفراد، الأمر الذي ينعكس في صورة **جمود اجتماعي** ناجم عن غياب التغير في العوامل البيئية المؤثرة.

أما **الحتمية البيولوجية**، فتنطلق من فرضية مفادها أن البشر ينقسمون إلى أجناس متميزة بيولوجياً، تختلف فيما بينها من حيث القدرة على تطوير الحياة الاجتماعية. وتُعتبر نوعية الحياة التي تعيشها الشعوب، وفق هذا التصور، مؤشراً على قدراتها البيولوجية الكامنة، وهو ما يفسر ظهور الفروق الفردية والجماعية. وبناءً على ذلك، فإن غياب التميز البيولوجي بين الأجناس، أو افتراض تساوي قدراتها على تطوير الحياة الاجتماعية، يؤدي إلى **انعدام دوافع التغير**، ومن ثم إلى حالة من الجمود الاجتماعي، حيث يغيب الحراك الاجتماعي ولا تشهد البنية الاجتماعية تحولات جوهرية.